

واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في مصر والسعودية

منار نبيل صبري

الملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على كيفية تحسين القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية المصرية والسعودية، وذلك من خلال تناول مؤشرات التنافسية الصناعية في كل من البلدين، والتعرف على المعوقات الداخلية والخارجية التي تقف عائقاً أمام القطاع في الدولتين، وكيفية التغلب عليهم. وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع الصناعات التحويلية قد ساهم في الناتج المحلي الإجمالي المصري بما يتعدى ١٦% خلال العام ٢٠١٧/٢٠١٨، بينما ساهم القطاع ذاته بما نسبته ١٢.٨% في الناتج المحلي الإجمالي السعودي في نفس العام المشار إليه، وقد وجدت الدراسة مجموعة من أوجه الشبه بين قطاع الصناعات التحويلية المصري وقطاع الصناعات التحويلية السعودي؛ حيث تُعد الصناعات الغذائية هي الأكبر من حيث قيمة الإنتاج وعدد المشتغلين في البلدين وذلك في إطار الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة، بالإضافة إلى أن صناعة فحم الكوك هي الأكبر من حيث قيمة الإنتاج في كلا البلدين، وذلك في إطار الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة، كما جاءت صناعة المواد والمنتجات الكيماوية في البلدين الأكبر من حيث قيمة الإنتاج، وذلك ضمن الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، كما تم تسجيل أعلى إنتاجية للعامل في صناعة فحم الكوك في الدولتين. ولكن على الرغم من هذه التشابهات فإن ترتيب مصر في دليل التنافسية الصناعية يتعد نسبياً عن السعودية؛ إذ جاءت مصر في الترتيب ٧١ عالمياً بينما جاءت السعودية في الترتيب ٣٧ عالمياً، وذلك وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٧، وذلك على الرغم من أن عدد الصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية قد بلغت ٤٢ مقابل ٤ فقط للسعودية.

Abstract

This study mainly aims to identify how to improve the competitiveness of the Egyptian and Saudi manufacturing industries, by examining the indicators of industrial competitiveness in both countries, and identifying the internal and external obstacles that hinder the sector in the two countries, and how to overcome them.

The study found that it is clear from the previous table that the manufacturing sector contributed to the Egyptian GDP by more than 16% during the year 2017/2018, while the sector itself contributed 12.8% to the Saudi GDP in the same referred year. The study sets out a set of similarities between the Egyptian manufacturing sector and the Saudi manufacturing sector. Where the food industries are the largest in terms of production value and the number of workers in the two countries within the framework of low-tech industries, in addition to the coke industry is the largest in terms of production value in both countries within the framework of medium-technology industries, The chemical products and materials industry in the two countries with the largest production value came within the high-tech industries, and the highest productivity of the worker in the coke industry was recorded in the two countries. But despite these similarities, Egypt's ranking in the Industrial Competitiveness Index is relatively far from Saudi Arabia. Egypt ranked 71 globally, while Saudi Arabia ranked 37 globally,

according to 2017 statistics, despite the fact that the number of industries in which Egypt has a comparative advantage reached 42, compared to only 4 for Saudi Arabia.

المحور الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة:

أدرك العديد من صانعي السياسات في الدول النامية أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي عامة والصناعات التحويلية خاصة في تسريع وتيرة عملية التنمية الاقتصادية؛ مما دفعهم إلى الاهتمام بهذا القطاع كأولوية رئيسية، باعتباره القطاع الأكثر ديناميكية؛ بسبب ما يتمتع به من ارتباطات أمامية وخلفية كثيفة مع بقية القطاعات الأخرى.

وقد زاد انتباه الدول النامية تجاه قطاع الصناعات التحويلية بعد صدور تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام ٢٠١٣، الذي كان مفاده توليد فرص عمل بلغت ٤٧٠ مليون في العالم عام ٢٠٠٩، مع الأخذ في الاعتبار أن أغلب تلك الفرص كانت بالدول النامية، بالإضافة لذلك أوضح التقرير أهمية الصناعات التحويلية في الدول النامية خاصة تلك المرتبطة بصناعات الملابس والمنسوجات، والمواد الغذائية. وفي ظل ما تشهده دول العالم أجمع من انفتاح في اقتصاداتها، وسهولة تدفق السلع والخدمات بين دول العالم، أصبح لزاماً على الدول النامية أن تحسن من جودة منتجاتها؛ كي تكون منافساً أمام باقي دول العالم خاصة فيما يتعلق بالصناعات التحويلية، لكونه القطاع الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول. وبناءً على ذلك، باتت مؤشرات قياس التنافسية أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي أصبحت متداولة عالمياً، والتي تقيس مدى قدرة الدولة على توليد المزيد من القيم المضافة، وقدرتها أيضاً على اختراق الأسواق الأجنبية.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في انخفاض القدرة التنافسية لمصر والمملكة العربية السعودية مقارنةً بالدول المتقدمة، وحيث إن تحرير التجارة الخارجية أمر أصبح لا

مفر منه، لذلك كان لزاماً عليهما العمل على تحسين القدرة التنافسية لاقتصادهما لزيادة قدرتهما على المنافسة الدولية، وخاصة في مجال الصناعات التحويلية التي تحتاج إلى تكنولوجيا إنتاج متقدمة وعمالة ماهرة ومؤهلة، وعليه فإن هذه الدراسة ستحاول التعرف على مواطن ضعف القدرة التنافسية للصناعات التحويلية وأسبابها، ومحاولة تقديم مقترحات لكيفية تحسين القدرة التنافسية لهذا القطاع الأكثر حركية وديناميكية وأكثر سرعة في النمو والمساهمة الأكثر في الناتج المحلي الإجمالي، مع إجراء مقارنة في هذا المجال بين الاقتصاديين المصري والسعودي.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة بالأساس من حجم التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية سواء كان في مصر أو السعودية، خاصة وأن قطاع الصناعات التحويلية هو القطاع الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، ففي مصر ساهم القطاع بما نسبته ١٦.٧% في الناتج عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧، وذلك وفقاً للتقرير السنوي الصادر عن وزارة المالية عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، وفي السعودية يتميز قطاع الصناعات التحويلية بتنافسية عالية جعلتها الأولى بين الدول العربية في هذا المجال وفقاً لدليل الأداء الصناعي التنافسي.

بالإضافة إلى أن مؤشرات قياس التنافسية توفر معلومات هامة تساعد على مواجهة تحديات التنمية المتواصلة عن طريق زيادة الإنتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن مؤشرات قياس التنافسية على رصد حالة الصناعة في فترة ما، ومقارنة أداء أي صناعة عبر فترات زمنية مختلفة وإجراء المقارنات بين الدول والصناعات المختلفة؛ ويؤدي ذلك إلى تشخيص وتحديد العوامل التي تعرقل التنمية الاقتصادية وكفاءة تخصيص الموارد بسهولة.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على كيفية تحسين القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية المصرية والسعودية، وذلك من خلال تناول مؤشرات التنافسية الصناعية في كل من البلدين، والتعرف على المعوقات الداخلية

والخارجية التي تقف عائقاً أمام القطاع في الدولتين، وكيفية التغلب عليهم.

خامساً: فروض الدراسة

(١) هنالك فرص كبيرة لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في مصر، مما يعمل على زيادة النمو الاقتصادي.

(٢) تركز هيكل الإنتاج الصناعي المصري في الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية وذات المحتوى التكنولوجي المنخفض يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية المصري.

سادساً: حدود الدراسة

أ- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على دولتين فقط، هما: مصر والسعودية؛ وذلك على اعتبار أن السعودية هي الدولة الأولى في مؤشر التنافسية الصناعية.

ب- الحدود الزمانية: تركز الدراسة على الفترة الزمنية ٢٠٠٧ - ٢٠١٦.

سابعاً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي من أجل رصد وتحليل البيانات، حيث تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتم الاعتماد فيه على جمع البيانات والحقائق حول ظاهرة معينة، ثم تحليلها تحليلاً دقيقاً وتفسيرها؛ بهدف استخلاص واستنباط النتائج لتصل إلى توصيات يتم الاستفادة منها مستقبلاً بشأن ظاهرة الدراسة.

المحور الثاني: الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية

أولاً: الميزة المطلقة

لقد عرض آدم سميث نظرية الميزة المطلقة عام ١٧٧٦ في كتابه "طبيعة وأسباب ثورة الأمم"، موضحاً فوائد تحرير التجارة، وكيفية استفادة دولة ما من مزايا التخصص وتقسيم العمل التي تتمتع بها، كما أوضح أن عملية خلق الثروة تعتمد على قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات لمواطنيها بشكل أكبر من احتياطي الذهب الخاص بها، وينصرف جوهر النظرية إلى مدى قدرة الاقتصاد في إنتاج كمية أكبر من السلع من خلال استخدام كمية متماثلة من الموارد المتاحة

مقارنة مع الاقتصادات الأخرى، أو بعبارة أخرى أن كل دولة يجب عليها أن تخصص في إنتاج السلعة التي تتميز فيها بميزة مطلقة، ثم تقوم بعد ذلك بتبادل الفائض الناتج عن الفرق بين ما تم إنتاجه وما تم استهلاكه، ويُعاب على النظرية أن الاستفادة من الميزة المطلقة عن طريق تحرير التجارة لا يأتي بالنفع على البلدين معاً، ومن ثم جاءت نظرية الميزة النسبية لتركز على تبادل المنافع الممكنة للبلدين محل التبادل (Virtual Zambia, 2009, p22).

ثانياً: الميزة النسبية:

تعتبر نظرية الميزة النسبية هي المركز الفكري لتفسير قيام التجارة الدولية بين دول العالم والمنافع المتولدة منها، وقد بُنيت على أساس اختلاف التكاليف النسبية للإنتاج بين دولتين ما، حيث تزداد الفائدة لكل دولة في حالة التخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع بأعلى ميزة نسبية (محمد حمدي سالم، ٢٠٠٧، ص ٢٢).

ولقد انتقد "جون ستيوارت ميل" نظرية "ريكاردو" من حيث تحديد سعر التبادل بين السلع المصدرة والسلع المستوردة على أساس حجم العمل المبذول في كل منهما، ووضع بدلاً عن ذلك حدوداً دنياً وعلياً للمبادلات على قانون العرض والطلب (رانيا محمد نجيب الدريني، ٢٠٠٩، ص ١١).

وقد ذهب الاقتصادي "هابرلر" الألماني حيث أدخل مفهوم تكلفة الفرصة البديلة كأساس لتحديد السلع التي تتمتع بميزة نسبية، ووفقاً لهذا المفهوم يمكن التعبير عن سعر أي سلعة بسعر سلعة أخرى، بالإضافة إلى إحلاله التكاليف الفعلية للإنتاج محل تكاليف العمل عند "ريكاردو".

ومن ثم وضع "هيكشر_ أولين" تفسيراً للميزة النسبية، وقد بينت نظريته أن مصدر الميزة النسبية يُمكن إرجاعه إلى وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج في كل دولة، وتناقص المنفعة وتزايد الغلة المصاحبين للتوسع في الإنتاج.

وقد فسر مفهوم الميزة النسبية وقيادة التجارة الدولية على أساس التشابه في الأذواق بين الدول ذات المستويات المتباينة في الدخول، كما بين واضعها العالم الاقتصادي السويدي "استيفان ليندر".

وقد اهتمت نظرية نسب الإنتاج الجديدة للاقتصادي "كرينين" بالتمييز بين العمل الماهر والعمل غير الماهر. وطبقاً لهذه النظرية فإن الدولة التي تُعاني من ندرة نسبية في العمالة الماهرة تلجأ إلى استيراد السلع كثيفة العمل، وعلى العكس فإن الدول وفيرة الأيدي العاملة الماهرة تميل إلى إنتاج وتصدير السلع كثيفة العمل، ومن هنا يتبين أن مفهوم (الميزة النسبية) أخذ يتطور حتى أصبح يشتمل على التغييرات التكنولوجية والبحث والتطوير، والابتكار، ورأس المال البشري/ والطلب المحلي، حيث انتقل من الطبيعة الاستاتيكية الساكنة إلى الطبيعة الديناميكية عبر الزمن. (صبري يحيى سيد على شلتوت، ٢٠١٤، ص ٦٥)

ثالثاً: الميزة التنافسية (Competitive Advantage):

تعتمد فكرة الميزة التنافسية بالأساس على اكتشاف طرق جديدة للعملية الإنتاجية؛ ومن ثم إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة ومتميزة من خلال المعرفة والإدارة، وإنشاء الترابطات الشبكية، وقيام التحالفات الاستراتيجية، وفيما يلي تعريف للميزة التنافسية وأنواعها ومعايير الحكم على جودتها، بالإضافة إلى مصادر هذه الميزة. (J Peter Neary, 2002, p253)

أ- تعريف الميزة التنافسية:

لقد قام مايكل بورتر بتعريف الميزة التنافسية عام ١٩٨٥ على أنها "القيمة التي تقدمها مؤسسة ما لعملائها، والتي تتجاوز كلفة إنتاجها، ومدى استعداد العملاء لشراؤها"، وتنتج القيمة العالية من خلال تقديم مزايا فريدة من نوعها تعمل كنوع من التعويض عن ارتفاع سعر السلعة، أو من خلال تقديم أسعار أقل من المنافسين. ويرى مايكل بورتر أن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق إنتاجية جديدة أكثر فعالية من تلك الطرق التي تُستخدم بواسطة المنافسين، وينبغي الإشارة هنا إلى أنه في حالة توفر الميزة التنافسية للدولة لا تكون هناك حاجة لوجود ميزة نسبية كي تستطيع الدولة المنافسة في الأسواق العالمية، حيث إنه في حالة توافر الميزة التنافسية يكون هناك اعتماد أكبر على العنصر الفكري والتقنيات الحديثة في الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك (Michael E.)

(Porter, 1998, p15).

ب- أنواع الميزة التنافسية:

يمكن التفرقة هنا بين نوعين للميزة التنافسية، وهما: ميزة التكلفة الأقل، وميزة التميز، ويؤكد بورتر على أن تحقيق الميزة التنافسية يتطلب من المؤسسة أن تقوم بعملية الاختيار لنوع ميزتها التنافسية ونطاقها، وفيما يلي مناقشة بشيء من التفصيل لنوعي الميزة التنافسية (J Peter Neary: 2002, p251).

-ميزة التكلفة الأقل:

تستطيع المؤسسة أن يكون لديها هذا النوع من الميزة في حالة إذا كانت تكاليفها المترجمة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيرتها عند المنافسين، وللحصول على هذه الميزة تقوم المؤسسة بمراقبة العوامل التي تؤدي إلى تطور التكاليف، حيث إن التحكم في هذه العوامل يمكن أن يُكسب المؤسسة ميزة التكلفة الأقل.

- ميزة التميز:

يمكن للمؤسسة أن تحقق هذا النوع من المزايا عندما تكون قادرة على إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة تجعل العميل يتعلق بها، ويستند حصول المؤسسة على هذه الميزة على عوامل التفرد.

ج- مصادر الميزة التنافسية

يمكن التمييز بين ثلاثة مصادر للميزة التنافسية، وهي على النحو التالي: (عمار بوشناف، ٢٠٠٠، ص ٦١)

١- التفكير الاستراتيجي:

تعتمد كل مؤسسة على استراتيجية ما للتنافس؛ من أجل التفوق على منافسيها، وتُعرف الاستراتيجية على أنها "القرارات الهيكلية التي تتخذها المؤسسة لتحقيق أهداف محددة، والتي يتوقف على درجة تحقيقها نجاح أو فشل المؤسسة". وقد قام بورتر بتصنيف استراتيجيات التنافس إلى ثلاثة أنواع، وهي:

❖ استراتيجية قيادة التكلفة:

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة مقارنةً بالمنافسين،

وتُعد هذه الاستراتيجية دافعاً للمؤسسات على تطبيق ما يُعرف باقتصاديات الحجم الكبير (اقتصاديات النطاق).

❖ استراتيجية التميز والاختلاف

وفقاً لهذه الاستراتيجية تتميز المؤسسة من خلال تميز منتجاتها مقارنةً بباقي المؤسسات المنافسة سواء من حيث تقديم أشكال مختلفة وجديدة للمنتج، أو تقديم المنتج بجودة مرتفعة، أو تقديم تقنيات أعلى، أو سمات خاصة بالمنتج، أو قطع تبديل، أو توفير خدمات متعددة، وغيرها من المزايا، ويتزايد نجاح هذه الاستراتيجية عندما تتمتع المؤسسات بالمهارات والكفاءات المرتفعة مقارنةً بالمنافسين.

❖ استراتيجية التركيز أو التخصص

تقوم المؤسسات هنا بمحاولة إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من العملاء أو المستهلكين، أو التركيز والاعتماد على نطاق جغرافي معين، أو التركيز على استخدامات محددة للسلعة أو المنتج.

٢- الإطار الوطني:

يسمح الإطار الوطني الجيد للمؤسسات والشركات أن تحصل على مزايا تنافسية؛ لذلك تتمتع المؤسسات في بعض الدول بتفوق واضح في نشاطاتها عن بعض المؤسسات والشركات المنافسة في دول أخرى؛ وذلك بسبب توافر عوامل الإنتاج الضرورية اللازمة للصناعة والمتمثلة في الموارد المعرفية والبشرية والمادية، بالإضافة إلى توافر البنى التحتية القوية.

٣- مدخل الموارد:

يضمن حصول مؤسسات الأعمال على الموارد والكفاءات بالشكل المطلوب وحسن استغلال هذه الموارد نجاح المؤسسة بشكل كبير، وهنا يُمكن التمييز بين الموارد التالية:

أ- الموارد الملموسة:

يمكن أن تُصنف الموارد الملموسة إلى ثلاثة أنواع هي: المواد الأولية: تؤثر المواد الأولية على جودة المنتجات بدرجة كبيرة؛ لذلك يجب على

المؤسسة أن تُحسن في عملية اختيار مورديها والتفاوض معهم على أسعار منخفضة وجودة مرتفعة.

معدات الإنتاج: تعد المعدات الإنتاجية من أهم الأصول التي تمتلكها المؤسسة، حيث يتم من خلالها تحويل المواد الأولية إلى منتج؛ لذلك ينبغي على المؤسسة أن تضمن سلامة هذه المعدات وتشغيلها وصيانتها؛ من أجل ضمان استمرار الإنتاج بفعالية لأطول فترة ممكنة.

الموارد المالية: يمكن للمؤسسة التي تتمتع بموارد مالية كبيرة أن تقوم بخلق منتجات جديدة وفتح قنوات جديدة لتوزيعها وطرحها في الأسواق.

ب - الموارد غير الملموسة:

تتضمن الموارد غير الملموسة ما يلي:

الجودة: وتعتبر عن قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع وتلبية حاجة المستهلك بصورة أكبر من توقعاته، وتسعى المؤسسات لتحقيق أكبر قدر من الجودة وبأقل التكاليف الممكنة؛ كي تحقق مزايا تنافسية عنب اقي المنافسين.

المعلومات: ينبغي على المؤسسة أن تمتلك أكبر قدر من المعلومات عن المنافسين لها والقطاع الذي تعمل فيه، إذ تلعب المعلومات بشكل عام دوراً هاماً في التعرف على خطط المنافسين والتغيرات التي ربما تحدث في السوق مستقبلاً؛ وبالتالي يمكن للمؤسسة أن تتخذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

المعرفة: ويُقصد هنا بالمعرفة المعلومات التقنية بالإضافة إلى المعارف الجديدة الخاصة بنشاط المؤسسة، وتُستمد المعرفة من مصادر عدة أهمها مراكز البحوث، والاستنتاجات الناتجة عن حل مشكلات المؤسسة التنظيمية والإنتاجية، وتساهم المعرفة بشكل رئيسي في إثراء القدرات الإبداعية لدى المؤسسة، مما يتيح لها أن تمتلك المزايا التنافسية.

أسلوب العمل: ويُقصد به طريقة العمل في مجالات التنظيم والإنتاج والتسويق، وكلما كانت طريقة العمل على درجة عالية من الأداء يمكن للمؤسسة أن

تكتسب مزايا تنافسية مقارنة بالمنافسين.
الكفاءات: أصبحت الكفاءات الآن أصلاً من أصول المؤسسات؛ وهو ما جعل المؤسسات الآن تخطط بشكل دقيق للحصول على أفضل الكفاءات، كما أن الكفاءات لها طبيعة تراكمية؛ وهو ما يصعب تقليده من قبل المنافسين، كما أن إعدادها يتطلب وقتاً طويلاً ومجهوداً كبيراً (Didik Purwadi. (N.C: Elsevier, Vol. 65, December 2012), P. 255

المحور الثالث: تحليل الوضع التنافسي لقطاع الصناعات التحويلية المصري

أولاً: رصد الصناعات التي تراجعت بها الميزة التنافسية

إذا أرادت مصر أن تعمل على تحسين القدرة التنافسية لديها، فلا بد أن تقوم برصد السلع التي كانت تتمتع بمزايا تنافسية سابقاً، ثم الوقوف على الأسباب التي جعلت هذه الصناعات تتراجع، حيث إن هذه المجموعة من الصناعات التحويلية من السهل أن تبدأ بها الدول؛ لتحسين قدرتها التنافسية، وذلك في حالة أن تعمل الدولة على حل المشكلات التي تواجه هذه الصناعات، وذلك أبسط وأسهل وأفضل أن تبدأ الدولة بتحسين القطاعات التي تبعد فيها تماماً عن القدرة على المنافسة فيها، ويرصد الجدول التالي هذه الصناعات.

الصناعات التي تراجعت المزايا التنافسية لديها وفقاً لقيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٨)

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	الصناعة الفرعية	المجموعة الصناعية الرئيسية
١.٤٩	١.٧٨	٢.١٤	٢.٤٣	٢.٢٣	٢.٢٣	١.٥٨	المستحضرات الصالحة للأكل الأخرى	الصناعات الغذائية
٠.٩٠	٠.٨٥	٠.٨٢	٠.٨٢	١.٠٥	٠.٨٥	١.٢٤	العلف الحيوان	
١.٦٤	١.٨٢	٢.٣٨	٢.٣٦	١.٩٥	١.٨٩	١.٧١	التبغ وبدائل التبغ المصنعة	صناعة التبغ
٦.٠٩	٥.٨٨	٥.٤٦	٦.٨٨	٥.٧٠	٨.٩٢	٩.٨٠	الملح، والسلفور، والتربة	المنتجات المعدنية
٠.٨٤	٠.٥٥	٠.٨٠	١.٣٢	١.٥٣	١.٣٥	١.٤٧	سلع كيميائية متنوعة	منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المركبة
١.٣٥	١.١٩	١.١١	١.١٧	١.٢٣	١.٤٦	١.٦٩	الورق والكرتون والمواد المصنعة منهما	الورق ومنتجاته
١.٦٥	١.٦٠	١.٥٦	١.٥١	١.٦٧	١.٨٣	٢.٠٨	ألياف الأسلاك المصنوعة باليد	المنسوجات ومصنوعاتها
١٢.٦	١٣.٣	١٤.٢	١٦.٧	١٦.٨	١٦.٤	١٥.٩	السجاد وغيرها من نسيج تغطية الأرضيات	
٠.٧١	١.٢٩	٣.٨٦	١٢.٥	٩.٣٧	٨.٦٨	٨.٨٧	ألياف محيكة خاصة، الألياف النسجية المجدولة، الأربطة والمشدات	
٢.٤٧	٢.٤٧	٢.٦٦	٣.٢٠	٣.٥٣	٣.٣٣	٣.١٣	مواد نسيجية أخرى، ملابس دافئة، مواد نسيجية للندفنة، والتائر	
٢.٨٦	٢.٦١	٣.٤٧	٣.٥٤	٤.٠١	٣.٧٦	٣.٢١	مواد الحجار والجص والاسمنت والابستوس والميكا والمواد المشابهة	مصنوعات من حجر أو جص أو الإسمنت أو الاسبستوس ومنتجات السيراميك
٣.٥٣	٣.٨٤	٣.٦٢	٤.٢٢	٥.٤١	٥.٩٨	٦.٤٣	منتجات السيراميك	
٠.٩١	١.١٣	٠.٩٦	١.١٣	١.٢١	١.١٨	١.٧٦	النحاس والمواد المصنوعة منه	الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية
٠.٣٩	٠.٥٨	٠.٦٤	٠.٨٩	٠.٩٥	١.٣٩	١.٤٥	النيكل والمواد المصنوعة منه	

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦.

يتضح من الجدول السابق أن هناك ١٤ صناعة فرعية من ضمن مجموعة الصناعات التحويلية الرئيسية قد تراجعت فيها القدرة التنافسية لمصر خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨، حيث تراجعت القدرة التنافسية لصناعاتي المستحضرات الصالحة للأكل، والعلف الحيوان التابعتين للصناعات الغذائية، حيث تراجع مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصناعة الأولى من ١.٥٨ عام ٢٠١٢ إلى ١.٤٩ عام ٢٠١٨، بينما تراجع مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصناعة الفرعية الثانية من ١.٢٤ عام ٢٠١٢ على ٠.٩ عام ٢٠١٨. أما بالنسبة لصناعة التبغ ومنتجاته، فقد تراجع مؤشر الميزة النسبية الظاهرة خلال الفترة التي تمت الإشارة إليها من ١.٧١ عام ٢٠١٢ إلى ١.٦٤ عام ٢٠١٨.

وبالنسبة لمجموعة صناعة المنتجات المعدنية، فقد تراجعت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصناعة الملح، والسلفور، والتربة من ٩.٨٠ عام ٢٠١٢ إلى ٩.٠٦ عام ٢٠١٨، وبالنسبة لمجموعة السلع الكيماوية فقد تراجعت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في صناعة السلع الكيماوية المتنوعة من ١.٤٧ عام ٢٠١٢ إلى ٠.٨٤ عام ٢٠١٨، كما تراجع أيضاً مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في صناعة الورق والكرتون ومنتجاته من ١.٦٩ عام ٢٠١٢ إلى ١.٣٥ عام ٢٠١٨.

أما بالنسبة لصناعة المنسوجات، فهي تحتوي على أكبر عدد صناعات فرعية قدر تراجعت قدرتها التنافسية مقارنة بباقي المجموعات المعروضة في الجدول السابق، حيث تراجعت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في كل من: صناعة ألياف الأسلاك المصنوعة باليد من ٢.٠٨ عام ٢٠١٢ إلى ١.٦٥ عام ٢٠١٨، وصناعة السجاد وغيرها من نسيج تغطية الأرضيات من ١٥.٩ عام ٢٠١٢ إلى ١٢.٠٦ عام ٢٠١٨، وصناعة ألياف محكية خاصة، الألياف النسيجية المجدولة، الأربطة والمشدات من ٨.٨٧ عام ٢٠١٢ إلى ٠.٧١ عام ٢٠١٨، وصناعة مواد نسيجية أخرى، ملابس دافئة، مواد نسيجية للتدفئة، والستائر من ٣.١٣ عام ٢٠١٢ إلى ٢.٧٤ عام ٢٠١٨.

أما الصناعات الخاصة بالسيراميك والاسمنت، فقد تراجعت قيمة مؤشر لميزة النسبية الظاهرة لدى صناعتي فرعتين من هذا المجال، وهما صناعة مواد الحجار والجص والاسمنت والابستوس والميكا والمواد المشابهة من ٣.٢١ عام ٢٠١٢ إلى

٢٠١٨ عام ٢.٨٦، وصناعة منتجات السيراميك والتي تراجع بها قيمة المؤشر أيضاً من ٦.٤٣ عام ٢٠١٢ إلى ٣.٥٣ عام ٢٠١٨.

أما صناعات الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية فقد تراجع قيمة مؤشر القيمة النسبية الظاهرة لكل من صناعة النحاس والمواد المصنعة منه من ١.٧٦ عام ٢٠١٢ إلى ٠.٩١ عام ٢٠١٨، والنيكل والمواد المصنعة منه من ١.٤٥ عام ٢٠١٢ إلى ٠.٣٩ عام ٢٠١٨.

وبعد عرض هذه الإحصائيات، ترى الدراسة أنه لا بد من وضع الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية كأولوية في الاهتمام؛ وذلك للتمكن من رفع القدرة التنافسية لدى مصر، ورفع قيمة دليل التنافسية الصناعية.

وبالطبع تختلف الأسباب التي أدت إلى تراجع القدرة التنافسية للصناعات التحويلية التي تم عرضها في الجدول السابق من صناعة لأخرى ومن مجال لآخر؛ لذلك تناقش النقطة التالية كيفية التعامل مع كل صناعة على حدة حسب ظروفها.

ثانياً: وضع خطة لكل صناعة من الصناعات التي تراجع فيها

لا يمكن معالجة كل المشكلات التي تُعاني منها كل الصناعات التحويلية بنفس الاستراتيجيات والوسائل والطرق، إذ تختلف نوعية المشكلات من قطاع لآخر؛ وهو ما يتطلب وضع خطة لكل صناعة على حدة، فعلى سبيل المثال صناعة النحاس ومنتجاته في مصر تُعاني من تصدير المواد الخام، بالإضافة إلى انخفاض حجم الإنتاج في مصر نتيجة غياب التطوير للمصانع القديمة، فضلاً عن صعوبة تسويق المنتجات بسبب المنافسة الشرسة مع المنتجات المستوردة، ولم تتوقف الخسائر والمشكلات في هذا القطاع على الشركات الخاصة فقط، حيث حققت شركة النحاس المصرية وهي إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام خسائر مقدارها ١١٢ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٧ - ٢٠١٨، وفي محاولة لعلاج مشكلة عدم توافر المادة الخام اتخذت وزارة التجارة والصناعة عام ٢٠١٧ قراراً بفرض صادر على عيدان ومواسير وبارات وشبكات النحاس بواقع ٢٠ ألف جنيه للطن،

ونص القرار على إضافة هذه المنتجات ضمن (خام وخرده النحاس) الخاضعة لرسم الصادر بموجب القرار الوزاري رقم ١١٥٧ لسنة ٢٠١٧ والمعمول به بموجب القرار الوزاري رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٠١٧، حيث استغل التجار بعض الثغرات في القرار الصادر عام ٢٠٠٢ بفرض رسم صادر على خرده النحاس. أما صناعة الغزل والنسيج والتي تراجع أدائها وقدرتها التنافسية بشكل واضح، فتوجد بالطبع أسباب أخرى تختلف عن ما حدث في صناعة النحاس وراء تراجعها، إذ تعرضت الصناعة إلى عدد من المشكلات منها أن هذه الصناعة قد اعتمدت لفترة طويلة على قيام الدولة بتصريف منتجاته إلى دول أوروبا الشرقية وهو ما لم يعد متوافراً الآن، بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بانخفاض المساحة المزروعة من القطن طويل التيلة، بالإضافة إلى عدم وجود رؤى حكومية واضحة تجاه الصناعة والشركات المتعثرة بها من جانب الحكومات المصرية المتعاقبة، وترى الدراسة أن هذه الصناعة ربما تشهد تطوراً ملحوظاً في السنوات القليلة القادمة خاصة بعد قيام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بإصدار قرارات تتعلق بوضع خطة لمنظومة متكاملة للصناعة.

ولكن يجب مراعاة بعض الأمور الهامة عند القيام بصياغة خطة لكل صناعة، أولها: استراتيجية الشركة، وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أن الشركات الناجحة هي التي تعيش تحت ضغوط تنافسية وتحركها هذه الضغوط إلى القيام بتحسين منتجاتها وتخفيض تكلفتها وإجراء المزيد من البحوث وعمليات التطوير لمنتجاتها، وثانيها: أنه يجب مراعاة وضع الصناعات المكملة والمرتبطة بالصناعة قيد الدراسة، وأن تكون الأولوية للصناعات التي تتميز بوجود روابط أمامية وخلفية كثيرة لها، وثالثها: ظروف الطلب المحلي والعالمي على كل صناعة، حيث يتم توجيه المزيد من الاهتمام للصناعات التي تتميز بوجود طلب عالي على منتجاتها داخلياً وخارجياً.

ثالثاً: تشجيع الصناعات التي لا تتمتع فيها مصر بقدرة تنافسية ولكن أدائها تطور
توجد مجموعة من الصناعات التي لا زالت مصر لا تتمتع فيها بقدرة على التنافسية الدولية، ولكن تطور أدائها مثل صناعة الألياف المحبوكة أو الكروشيه،

ويأتي دور الحكومة المصرية هنا على تشجيع هذه الصناعات وسرعة إمدادها بالمطلبات اللازمة لتحقيق القدرة التنافسية.

وهنا تنبغي الإشارة إلى أن هناك صناعات لا تتمتع مصر فيها بأي مزايا تنافسية تجعل لديها قدرة على التنافسية في الأسواق الدولية مثل صناعة الحرير، وصناعة لباب الخشب، وهنا ينبغي أن يتم تجاهل هذه الصناعات مؤقتاً لأنه من الصعب تحقيق أي مزايا تنافسية لها في فترة قصيرة.

رابعاً: دراسة الأسواق الخارجية والاستفادة من التكتلات الاقتصادية

لا بد من القيام بدراسة الأسواق الخارجية بشكل مفصل ومعرفة الأسواق التي يمكن الدخول فيها، وما هي منتجات الدول الأخرى التي تنافس في هذه الأسواق، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها مصر وتحصل على مزايا تنافسية منها، ويجب التنويه إلى أن مصر تشترك في العديد من التكتلات الاقتصادية الهامة مثل الكوميسا، وتكتل الساحل والصحراء.

خامساً: تقديم المزيد من الحوافز الاستثمارية

تُعد الحوافز الاستثمارية من الأشياء الهامة التي ينظر إليها المستثمر عندما يرغب في الاستثمار في دولة ما، وتتنوع هذه الحوافز ما بين حوافز ضريبية وحوافز نقدية وغيرها من الحوافز، ويجب أن ترتبط الحوافز الاستثمارية بخريطة تحسين القدرة التنافسية للصناعات التحويلية، وترى الدراسة أن الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المرتفع والتي تنخفض قدرة مصر التنافسية فيها بصورة كبيرة مثل صناعة الحاسبات والأجهزة الطبية يجب أن تقوم الدولة المصرية برفع الحوافز المتعلقة بهذه الصناعات، تليها الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة، وذلك للتغلب على المشكلات التي كانت متواجدة في فترة حكم الرئيس الأسبق مبارك، إذا كان الاهتمام بمصادر الدخل التشريعية دون الاهتمام بوجود قاعدة صناعية قوية.

سادساً: رفع المستوى التعليمي والبحث العلمي

يُعد العنصر البشري أهم عناصر العملية الإنتاجية، ويُقصد هنا بالعنصر البشري الأفراد الذين يمتلكون المهارات المناسبة والملائمة للعمل، إذ تُعد واحدة من المشكلات

وجود نقص في العمالة الماهرة والمُدرّبة في بعض المجالات في مصر، خاصة في المجالات التي ترتبط بالتكنولوجيا المرتفعة، كما أن هناك مشكلة أيضاً تتعلق بتوزيع العمالة، حيث يوجد الحجم الأكبر من العمالة في الصناعات التي لا تتمتع بتكنولوجيا مرتفعة؛ وهو ما يتطلب عدة أمور، أولها: الاهتمام بالتعليم الفني خاصة في المجالات التي تنوي مصر فيها أن تمتلك قدرة تنافسية مرتفعة، وثانيهما: أن تقوم الدولة بعمل برامج تدريبية للعاملين في هذه المجالات، كما أن هناك مشكلة كبيرة أيضاً مرتبطة بعدم توافر الكثير من الدراسات والبحوث العلمية عن الصناعات الفرعية والتي ذُكرت سابقاً، وهو ما يُصعب الأمر لدى العديد من الباحثين الاقتصاديين أن يقوموا بعمل أي بحوث أو إعطاء أي توصيات متعلقة بهذه الصناعات.

المحور الرابع: الوضع التنافسي لقطاع الصناعات التحويلية السعودي

أولاً: تحليل المشكلات المتعلقة برفع القدرة التنافسية في السعودية

على الرغم من أن السعودية تحتل مرتبة متقدمة عن مصر فيما يتعلق بتنافسية القطاع الصناعي، وذلك كما تم عرضه سابقاً إلا أن السعودية تواجه العديد من المشكلات المرتبطة بقدرتها التنافسية في قطاع الصناعات التحويلية، وقبل التطرق في الخطوات التالية إلى كيفية تحسين القدرة التنافسية للقطاع، ينبغي تحليل وضع التنافسية بشيء من التفصيل للقطاع الصناعي.

يُلاحظ من عدد الصناعات التي تتمتع فيها السعودية بميزة تنافسية، أن الاقتصاد السعودي اقتصاد غير متنوع، إذ لديه فقط ٤ صناعات تتمتع بمزايا تنافسية، وذلك وفقاً لقيم مؤشر القيمة النسبية الظاهرة عام ٢٠١٨؛ ومن ثم فإن تحسين القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية تتطلب كثيراً من الجهود والوقت، على عكس مصر التي تتميز بكثرة عدد الصناعات التي تتمتع فيها بمزايا تنافسية، والتي بلغ عددها ٤٤ صناعة عام ٢٠١٨ وفقاً لقيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أيضاً.

بالإضافة إلى تراجع حصة الفرد من الصادرات المتعلقة بالصناعات التحويلية في السعودية؛ ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى ارتفاع معدل النمو السكاني مقارنةً بمعدل نمو صادرات قطاع الصناعات التحويلية، وذلك على الرغم من ارتفاع

حصة الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٧). ويلاحظ أيضاً من البيانات المرتبطة بالمملكة أن حصة الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والمرتفعة قد ارتفعت خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٧، إذ بلغت نسبتها ٣٩.٢% عام ٢٠١٧ مقارنةً بـ ٣٢.٩% عام ٢٠٠٩، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن ذلك لا يرجع إلى تطور قطاع الصناعات التحويلية في المملكة بقدر ما يرجع إلى اعتماد المملكة بصورة كبيرة على صناعة منتجات النفط وفحم الكوك. ومما سبق، ترى الدراسة أن السعودية على الرغم من أنه تحتل ترتيباً جيداً في مؤشر التنافسية الصناعي إلا أن ذلك يعود بصورة أو بأخرى إلى صناعة فحم الكوك، ولا يُعبر بحال من الأحوال عن تطور قطاع الصناعات التحويلية ككل في المملكة، والدليل على ذلك قلة عدد الصناعات التي تتميز فيها السعودية بمزايا تنافسية وفقاً لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة.

ثانياً: رصد الصناعات التي تراجعت بها الميزة تنافسية

إذا أرادت المملكة العربية أن تعمل على تحسين القدرة التنافسية لديها، فلا بد أن تقوم برصد السلع التي كانت تتمتع بمزايا تنافسية سابقاً، ثم الوقوف على الأسباب التي جعلت هذه الصناعات تتراجع، حيث إن هذه المجموعة من الصناعات التحويلية من السهل أن تبدأ بها الدول؛ لتحسين قدرتها التنافسية، وذلك في حالة أن تعمل الدولة على حل المشكلات التي تواجه هذه الصناعات، وذلك أبسط وأسهل وأفضل أن تبدأ الدولة بتحسين القطاعات التي تبعد فيها تماماً عن القدرة على المنافسة فيها، ويرصد الجدول التالي هذه الصناعات.

الصناعات التي تراجعت المزايا التنافسية لديها في المملكة العربية السعودية وفقاً لقيم مؤشر
الميزة النسبية الظاهرة خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٨

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	الصناعة
٠.٧٩٨	١.٠٣٧	١.٤٥	١.٢٨٢	٠.٦٤١	٠.٦٠٨	٠.٦٢٢	منتجات الألبان، ومنتجات الطعام ذات المنشأ الحيواني غير المصنفة في مكان آخر.
٠.٧٦٧	٠.٩٩٢	١.٠٨٥	١.٠١٢	٠.٦٤٩	٠.٣٢٢	٠.١٧٩	الألمنيوم والمواد المصنوعة منه

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٣ - ١٠٤.

يُلاحظ من الجدول السابق أن هناك صناعتان فقط هما اللتان تراجعت قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لهم خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٨، وهما صناعتي منتجات الألبان، وصناعة الألمونيوم، حيث تراجعت قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة من ١.٢٨٢ عام ٢٠١٥ إلى ٠.٧٩٨ عام ٢٠١٨ في صناعة الألبان، وتراجعت قيم المؤشر ذاته من ١.٠١٢ عام ٢٠١٥ إلى ٠.٧٦٧ عام ٢٠١٨.

ومن عرض هذه الصناعات ترى الدراسة أن الأمر في السعودية يختلف عن مصر في مسألة رصد الصناعات التي يمكن تطويرها حتى تعود إلى اكتساب المزايا التنافسية التي افتقدتها، فالصناعات التي تراجعت فيها قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في السعودية صناعتان فقط بينما في مصر بلغ العدد ١٤ صناعة، وذلك خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٨؛ مما يعني أن هذه الخطوة بالنسبة للملكة لن تُغير في قطاع الصناعات التحويلية الكثير مقارنةً بمصر؛ وبالتالي لا بد من بناء استراتيجية بالنسبة للسعودية تعتمد بصورة أكبر على حصر موارد المملكة وكيفية استغلالها، وعمل دراسات عن الصناعات التي يمكن للملكة أن تحسن قدرتها التنافسية فيها بشكل يسير.

ثانياً: وضع خطة لكل صناعة من الصناعات التحويلية

لا يمكن معالجة كل المشكلات التي تُعاني منها كل الصناعات التحويلية بنفس الاستراتيجيات والوسائل والطرق، إذ تختلف نوعية المشكلات من قطاع لآخر؛ وهو ما يتطلب وضع خطة لكل صناعة على حدة، وقد قامت المملكة بالفعل بوضع برنامج لتطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية، وذلك في إطار رؤية ٢٠٣٠ للملكة.

ولكن يجب مراعاة بعض الأمور الهامة عند القيام بصياغة خطة لكل صناعة، أولها: استراتيجية الشركة، وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أن الشركات الناجحة هي التي تعيش تحت ضغوط تنافسية وتحركها هذه الضغوط إلى القيام بتحسين منتجاتها وتخفيض تكلفتها وإجراء المزيد من البحوث وعمليات التطوير لمنتجاتها، وثانيها: أنه يجب مراعاة وضع الصناعات المكملة والمرتبطة بالصناعة قيد الدراسة، وأن تكون الأولوية للصناعات التي تتميز بوجود روابط أمامية وخلفية كثيرة لها، وثالثها: ظروف الطلب المحلي والعالمي على كل صناعة، حيث يتم توجيه المزيد من الاهتمام للصناعات التي تتميز بوجود طلب عالي على منتجاتها داخلياً وخارجياً.

ثالثاً: دراسة الأسواق الخارجية والاستفادة من التكتلات الاقتصادية

ينبغي على السعودية أن تقوم بدراسة الأسواق الخارجية، والاستفادة من التكتلات الاقتصادية التي تكون عضو السعودية عضو فيها، إذ يمكن للتكتلات الاقتصادية أن توفر العديد من المزايا لبعض السلع السعودية؛ مما يمكنها من اختراق أسواق دول التكتل.

رابعاً: تقديم المزيد من الحوافز الاستثمارية

تُعد الحوافز الاستثمارية من الأمور الهامة التي يُنظر إليها من جانب المستثمرين، وذلك سواء كانت هذه الحوافز ضريبية أو نقدية، ويجب أن يكون منح هذه المزايا مرتبطاً بخريطة تحسين القدرة التنافسية للصناعات التحويلية، وترى الدراسة أن الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المرتفع والتي تنخفض قدرة السعودية التنافسية فيها بصورة كبيرة مثل صناعة الحاسبات والأجهزة الطبية وصناعة السيارات والمقطورات وصناعة الأدوات الطبية الدقيقة والبصرية يجب أن تقوم السعودية برفع الحوافز المتعلقة بهذه الصناعات، تليها الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة.

خامساً: رفع المستوى التعليمي والثقافي والبحث العلمي

يُعد العنصر البشري أهم عناصر العملية الإنتاجية، ويُقصد هنا بالعنصر البشري الأفراد الذين يمتلكون المهارات المناسبة والملائمة للعمل، إذ تُعد واحدة من

المشكلات وجود نقص في العمالة الماهرة والمُدرّبة في بعض المجالات في مصر، خاصة في المجالات التي ترتبط بالتكنولوجيا المرتفعة، كما أن هناك مشكلة أيضًا تتعلق بتوزيع العمالة، حيث يوجد الحجم الأكبر من العمالة في الصناعات التي لا تتمتع بتكنولوجيا مرتفعة؛ وهو ما يتطلب عدة أمور، أولها: الاهتمام بالتعليم الفني خاصة في المجالات التي تنوي فيها المملكة أن تمتلك قدرة تنافسية مرتفعة، وثانيهما: أن تقوم الدولة بعمل برامج تدريبية للعاملين في هذه المجالات، كما أن هناك مشكلة كبيرة أيضًا مرتبطة بعدم توافر الكثير من الدراسات والبحوث العلمية عن الصناعات الفرعية والتي ذُكرت سابقًا، وهو ما يُصعب الأمر لدى العديد من الباحثين الاقتصاديين أن يقوموا بعمل أي بحوث أو إعطاء أي توصيات متعلقة بهذه الصناعات، بالإضافة إلى ما سبق هناك حاجة ماسة من تغيير ثقافة الشعب السعودي تجاه الصناعة والعمل بها، حيث يفضل أغلب السعوديين العمل في الأمور المتعلقة بالإداريات ولا يهتمون كثيرًا بالعمل في المصانع.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

يتضح أن قطاع الصناعات التحويلية قد ساهم في الناتج المحلي الإجمالي المصري بما يتعدى ١٦% خلال العام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، بينما ساهم القطاع ذاته بما نسبته ١٢.٨% في الناتج المحلي الإجمالي السعودي في نفس العام المُشار إليه، وقد وجدت الدراسة مجموعة من أوجه الشبه بين قطاع الصناعات التحويلية المصري وقطاع الصناعات التحويلية السعودي؛ حيث تُعد الصناعات الغذائية هي الأكبر من حيث قيمة الإنتاج وعدد المشتغلين في البلدين وذلك في إطار الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة، بالإضافة إلى أن صناعة فحم الكوك هي الأكبر من حيث قيمة الإنتاج في كلا البلدين وذلك في إطار الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة، كما جاءت صناعة المواد والمنتجات الكيميائية في البلدين الأكبر من حيث قيمة الإنتاج وذلك ضمن الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، كما تم تسجيل أعلى إنتاجية للعامل في صناعة فحم الكوك في الدولتين. ولكن على الرغم من هذه التشابهات فإن ترتيب

مصر في دليل التنافسية الصناعية يتعد نسبياً عن السعودية؛ إذ جاءت مصر في الترتيب ٧١ عالمياً بينما جاءت السعودية في الترتيب ٣٧ عالمياً، وذلك وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٧، وذلك على الرغم من أن عدد الصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية قد بلغت ٤٢ مقابل ٤ فقط للسعودية.

ثانياً: التوصيات:

أ- بالنسبة لمصر:

- ١- ضرورة الاهتمام بتطوير مهارات العاملين، ورفع إنتاجيتهم، حيث تعاني مصر من انخفاض إنتاجية العمالة في كثير من القطاعات.
- ٢- زيادة التوعية بمسألة معدلات النمو السكاني، حيث إن انخفاض معدلات النمو السكاني ترفع من حصة الفرد في القيمة المضافة من الصناعات التحويلية وأيضاً في حصة الفرد من صادرات قطاع الصناعات التحويلية، وبالتالي تحسين وضع مصر في مؤشرات التنافسية.
- ٣- تشجيع الاستثمار، وإعطاء مزايا وحوافز لمن يرغب في الاستثمار في أحد الصناعات المرتبطة بالصناعات التحويلية، حيث لوحظ انخفاض عدد المنشآت العاملة في كثير من الصناعات خاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١.
- ٤- وضع خطة للاهتمام بالصناعات التي تقترب من تحقيق مزايا نسبية وإعطائهم كافة الحوافز التي تساعدهم على ذلك.

ب- بالنسبة للسعودية:

- ١- الاهتمام بإنتاجية العامل، ورفع مهارات وعي المواطنين السعوديين فيما يتعلق بقطاع الصناعات التحويلية، حيث تعتمد السعودية بصورة كبيرة على العمالة الوافدة.
- ٢- عمل خطة لرفع درجة تنافسية الصناعات التي تقترب من تحقيق ميزة نسبية، حيث لوحظ انخفاض عدد الصناعات التي تتمتع فيها السعودية بميزة نسبية.
- ٣- توسيع القاعدة الإنتاجية بعيداً عن ما يتعلق بالنفط، والاهتمام بالصادرات الصناعية.

المراجع

المراجع العربية:

- ١- محمد حمدي سالم، وحيد على مجاهد، "مقاييس التنافسية الإطار النظري ونماذج التطبيق"، ورقة عمل مقدمة لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ٢٠٠٧، ص ٢٢
- ٢- رانيا محمد نجيب الدريني، دراسة اقتصادية للقدرة التنافسية لبعض النباتات البيئية بجنوب سيناء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، ٢٠٠٩، ص ١١.
- ٣- صبري يحيى سيد على شلتوت، "أثر العولمة على القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم اقتصاد زراعي، كلية زراعة، جامعة الأزهر، ٢٠١٤، ص ٦٥.
- ٤- عمار بوشناف: "الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها، تنميتها وتطويرها" (الجزائر: جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٠)، ص ٦١.

المراجع الإنجليزية:

- 1- Virtual Zambia, "The Principle of Comparative and Absolute Advantage", 2009, p22.
- 2- J Peter Neary: "Competitive versus Comparative Advantage", Working Papers. School of- Economics, (Dublin: University College Dublin, 2002), p253.
- 3- Michael E. Porter, "Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance", 1998, p15.
- 4- J Peter Neary: "Competitive versus Comparative Advantage", Working Papers (Dublin: School of Economics - University College Dublin. 2002), p251
- 5- Didik Purwadi: "The Role of Japanese Human Resource Planning Practices for Increasing Industrial Competitiveness", **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, (N.C: Elsevier, Vol. 65, December 2012), P. 255.